

Distr.: General
11 December 2019
Arabic
Original: English



الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٥٩ (٢٠١٩) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، وطلب فيه إلى أن أقدم كل ٩٠ يوماً تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير التطورات السياسية والأمنية في الفترة الممتدة بين ٢٨ آب/أغسطس و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، والوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان، والتقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة.

ثانياً - التطورات السياسية والاقتصادية

- ٢ - لا يزال تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان متأخراً عن مواعيده، مع أن وقف إطلاق النار ظل سارياً باستثناء أنحاء من المنطقة الاستوائية الكبرى.
- ٣ - وقبل أن تحلّ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر نهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية، وهي فترة تمّ تمديدها، عقد رئيس جنوب السودان، سلفاكير، وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريك مشار، ثلاثة لقاءات وجها لوجه بشأن المهام المتبقية اللازم إنجازها قبل دخول المرحلة الانتقالية، وهي: الترتيبات الأمنية الانتقالية، ومسألة الولايات وحدودها، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بيان إلى تقييد الأطراف بالموعد النهائي وهو ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وهو ما ردّه أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة خلال زيارتهم جنوب السودان في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، ودعوا أيضاً إلى معالجة المسائل العالقة. وأصدر الاتحاد الأوروبي والمجموعة الثلاثية (النرويج، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية) بيانين أعرب فيهما عن الأمر نفسه.
- ٤ - وفي حين كانت الحكومة وأطراف أخرى موقّعة على الاتفاق المنشط تعترض تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الجناح المعارض في الحركة



الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ولأم أكون، زعيم الحركة الديمقراطية الوطنية، وهي من الأحزاب المكونة لتحالف المعارضة في جنوب السودان، إلى تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية.

٥ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد السيد كبير والسيد مشار محادثات في أوغندا دعا إلى عقدها رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، ورئيس مجلس السيادة في السودان، الفريق أول ركن عبد الفتاح عبد الرحمن البرهان، بصفتهم الضامنين، وحضرها مبعوث كينيا الخاص إلى جنوب السودان. واتفق القائدان من جنوب السودان على تمديد الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية لمائة يوم أخرى بدايةً من ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى استعراض التقدم المحرز بعد ٥٠ يوماً عن طريق تقرير يُقدم إلى رؤساء الدول والأطراف. واتفقا كذلك على إنشاء آلية للإشراف على تنفيذ المهام البالغة الأهمية، وتوجيه طلب إلى الهيئة الحكومية الدولية للتنمية بإيجاد حل فيما يتعلق بوضع السيد مشار.

٦ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت تلك الهيئة اجتماعاً للأطراف الموقعة على الاتفاق المنشط في أديس أبابا حيث أقرت جميع الأطراف التمديد لمائة يوم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر مجلس وزراء الهيئة، في دورة استثنائية، بياناً يرحب بالقرار ويوعز إلى مبعوث الهيئة الخاص إلى جنوب السودان بأن يُيسر التوصل إلى تسوية لمسألة عدد الولايات وحدودها، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، وإشراك الأطراف غير الموقعة على الاتفاق المنشط.

تنفيذ الاتفاق المنشط

٧ - استمر التأخر في تنفيذ المهام البالغة الأهمية بسبب نقص الإرادة السياسية وقلة الثقة من جهة، وعوائق مالية من جهة أخرى. وناشدت الأطراف وجهات أخرى معنية الحكومة مراراً أن تفي بعهدها وتصرف مبلغ المائة مليون دولار بكامله الذي تعهدت بصرفه من أجل تمويل عملية التنفيذ. وقد طلبت الحكومة مساهمات مالية ومادية من المجتمع الدولي، لكن انعدام الشفافية والمساءلة لا يزال يحبط تقديم هذا الدعم. غير أن الحكومة أعلنت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قرارها تخصيص مبلغ إضافي من أجل التنفيذ قدره ٤٠ مليون دولار.

٨ - واجتمعت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها في ١٢ أيلول/سبتمبر و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ووجه الرئيس المؤقت لتلك اللجنة، الفريق أول ركن أوغوستينو نيوروغي، نداءً إلى المجتمع الدولي بتقديم الدعم، وحثّ الأطراف على تسوية المسائل العالقة، وأهاب بالحكومة أن ترصد المزيد من الموارد من أجل القوات الموحدة اللازمة.

٩ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه نائب رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان رسالة إلى الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها ادّعى فيها ارتكاب الحكومة "انتهاكات منهجية" لوقف إطلاق النار منذ آب/أغسطس، بما في ذلك شنّها عمليات هجومية في محيط موقع تجميع القوات في ثوروو في منطقة أعالي النيل، مما حال دون قيام هيئات الرصد بمهامها.

١٠ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية عن إتمام التسجيل في ٢٤ موقعا من مواقع تجميع القوات المخصصة لقوات المعارضة وعددها ٢٥ موقعا، بينما لم ينته بعد من تسجيل قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وفي حين لم ينته من إتمام

الترتيبات الأمنية الانتقالية، لوحظ نشاطاً في تدريب المدربين ودرجة من التعاون بين الأطراف وإن كانت محدودة. لكن أعمال فرز القوات وتدريبها لم تبدأ بعد. وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، والاتحاد الأفريقي حلقة عمل مشتركة بشأن الآليات الأمنية كان الهدف منها وضع خريطة طريق من أجل المهام المتبقية، بما في ذلك وضع خطة منقحة للآليات الأمنية وتحديد جدول زمني لها وتقدير تكاليف إنجاز المهام.

التطورات في عملية السلام

١١ - في ٣٠ آب/أغسطس، كوّن قادة التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان، والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان، وجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة تحالفاً جديداً اسمه: تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. وأصدر هذا التحالف إعلان مبادئ قال فيه إنه ملتزم بالسعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة، بطرق منها معالجة الأسباب الجذرية للعنف، وإقامة نظام حكم اتحادي ديمقراطي، وإرجاع عدد الولايات في جنوب السودان إلى عشر ولايات. وأعرب السيد كبير عن استعداده للتواصل مع الأطراف غير المتفق معها، لكنه أكد أنه لن يعيد التفاوض على شروط الاتفاق المنشط.

١٢ - واستمر التوتر داخل تحالف أحزاب المعارضة الأخرى. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس كنائس جنوب السودان معتكفاً لتسوية الخلاف داخل التحالف، بتكليف من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبدعم من سويسرا. ولم تنجح الأطراف في إحراز تقدم، مما دفع المجلس إلى تشكيل لجنة للتوفيق بين مواقف الأطراف. لكن التوتر لم يتبدد.

١٣ - واستمرت حالة التأزم داخل تحالف المعارضة في جنوب السودان، مما أفضى إلى إجراء انتخابات في ١٤ أيلول/سبتمبر. وقاطع هذه الانتخابات عضوان هما غابرييل شانغسون من الحزب الديمقراطي الاتحادي، وديناي جوك شاغور من الحركة والجيش الموحد لجنوب السودان، وانتُخبت جوزفين لاغو يانغا من الحركة الديمقراطية الشعبية رئيسة. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت الحركة والجيش الموحد لجنوب السودان انتخابات بعد الطعن في قيادة السيد شاغور، وأعلن جيمس راب غولونغ رئيساً جديداً للحركة.

التطورات السياسية الهامة الأخرى

١٤ - عقدت اللجنة التوجيهية للحوار الوطني مؤتمرها الإقليمي الثالث والأخير للمنطقة الاستوائية الكبرى في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آب/أغسطس. وأجرى ما مجموعه ٧٦ مندوباً يمثلون ٢٤ محلية مناقشات تناولت الحوكمة والاقتصاد والأمن والتماسك الاجتماعي. واعتمدت اللجنة توصيات إقليمية من ضمنها دعوات إلى إقامة نظام اتحادي. ومن المتوقع أن يعقد مؤتمر الحوار الوطني في آذار/مارس ٢٠٢٠. ويظل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان خارج العملية الجارية.

١٥ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، وقعت حكومة السودان الانتقالية وجماعات المعارضة المسلحة في منطقة دارفور وفي ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان إعلاناً جوباً لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض لإنهاء النزاعات في السودان، وتم التوقيع بتيسير من السيد كبير. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الحكومة السودانية والجبهة الثورية السودانية اتفاقاً سياسياً يمهد لبدء المفاوضات، واتفقاً لوقف إطلاق النار لتيسير المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع إجراء جولة نهائية من المحادثات بحلول نهاية ٢٠١٩.

١٦ - وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، قام رئيس وزراء السودان عبد الله حمدوك بزيارة إلى جوبا لإجراء مناقشات مع السيد كبير بشأن جملة مسائل منها التعاون الثنائي والمسائل العالقة المترتبة عن اتفاق السلام الشامل المبرم في عام ٢٠٠٥. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، شرعت اللجنة المشتركة لتعليم الحدود في عملية تعليم الحدود المشتركة بين السودان وجنوب السودان.

١٧ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر قمتهما العادي الثالث عشر لرؤساء الدول والحكومات، ومما شهدته هذا المؤتمر إعرابه عن التقدير للأطراف في الاتفاق المنشط من جنوب السودان لما بذلته من جهود لأكثر من عام لوقف إطلاق، وحثه هذه الأطراف على إنجاز المهام السابقة للمرحلة الانتقالية في غضون فترة التمديد الممتدة مائة يوم وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة بحلول نهاية هذه الفترة. وأشاد المشاركون في مؤتمر القمة أيضاً بالحكومة السودانية وبالشعب السوداني لانتقالهما إلى نظام الحكم المدني ولصمودهما وتصميمهما، وأيدوا في هذا الصدد قيام جنوب السودان بدور الوسيط في محادثات السلام المعقودة في جوبا. ومن أهم ما شهدته مؤتمر القمة إقرار تعيين وركينة غيبهيو نغيو، وهو من إثيوبيا، أميناً تنفيذياً للهيئة الحكومية الدولية وانتخاب عبد الله حمدوك، الذي هو من السودان، رئيساً لها. وفي حين توقع العديد أن يتم في مؤتمر القمة الحسم في وضع السيد مشار، وربما تعيين رئيس دائم للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وتسوية مسائل موضوعية أخرى، ركّز في المؤتمر على مسائل تنظيمية وأرجى البت في المسائل العالقة إلى مؤتمر القمة العادي المقرر عقده في الخرطوم.

الحالة الاقتصادية

١٨ - ما زال الاتجاه العام لأحوال الاقتصاد الكلي المطبوعة بالهشاشة الراجعة إلى ضعف المؤسسات والتلاعب السياسي يحدّ من سبل التعافي في المستقبل. ولا تزال المساعي الهادفة إلى مكافحة الفساد وزيادة الشفافية معدومة عموماً. لكن بدت بوادر انتعاش على الاقتصاد، حيث يستمر حدوث استقرار في معدلات صرف العملات الأجنبية والتضخم. فانخفاض قيمة جنيه جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة يقدر بأنه ١٩ في المائة في عام ٢٠١٩، ويعكس ذلك تحسناً كبيراً مقارنة بنسبة ٣٥٢ في المائة المسجلة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦. وحدث انخفاض في معدل التضخم أيضاً، حيث انخفض من نسبة مرتفعة بلغت ٨٠٠ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٦ إلى نسبة ٥١,٩ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويتوقع استمرار هذا الاتجاه في حال احتوت دوامة التردّي ونُقذ اتفاق السلام. وليكون تقييم هذه الأمور متوازناً، ينبغي الأخذ في الاعتبار أيضاً عمق الأزمة التي مر بها الاقتصاد الكلي خلال السنوات الخمس الماضية. وإضافة إلى ما سبق، تظل الهشاشة مرتفعة، ويُخشى أن تؤثر زيادة الإقراض في أسعار الصرف، مما قد يؤدي إلى حدوث تضخم مرة أخرى. كما أن الفيضانات التي نشرت الخراب في أنحاء كبيرة من البلد أثرت هي كذلك في الأمن الغذائي، وقد تزيد في الأجلين القصير والمتوسط من ثقل العبء الاقتصادي الواقع على السكان.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٩ - يستمر في الغالب الالتزام بوقف إطلاق النار في جميع أنحاء جنوب السودان، ويصاحب ذلك انخفاض عام في أعمال العنف السياسي، باستثناء المنطقة الاستوائية الكبرى. ولا تزال مناطق في وسط

الاستوائية وفي غرب الاستوائية تعاني من الأعمال العدائية بين قوات الحكومة والمعارضة وجبهة الخلاص الوطني. وفي حين تحدث هذه الأعمال بكثرة، ظلت محلية ومنخفضة الحدة. لكن أثرها في الحالة الإنسانية أبرزه مقتل ثلاثة عاملين في مجال تقديم المعونة جراء هجوم شَنَّ على مرفق حكومي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. فقد أدى ذلك إلى تعليق برنامج رصد إييولا عبر الحدود أعماله في بعض المناطق، ولم يستأنفها بعد.

٢٠ - وتسبب التشرد داخل القوات الأمنية، وبالأخص مدى قدرة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على الحفاظ على تماسكه الداخلي، في إثارة التوتر إزاء عملية تجميع القوات وزاد من الخوف من حدوث انشقاقات. وشهدت أنحاء من منطقة أعالي النيل، ولا سيما مايبوت، اشتباكات بسبب الانشقاقات الداخلية. كما شهدت مواقع تجميع القوات الواقعة خارج واو وثورت حالات توتر داخلي بين القادة أفضت إلى اتساع رقعة التوتر لتتمسّ المجتمعات المحلية المحيطة بهذه المواقع. ففي واو، أسهمت النزاعات الداخلية بين القادة في عمد الجنرالات المتنازعين إلى استخدام متاريس لمراقبة تحركات السكان، مما أعاق إيصال المساعدات الإنسانية.

٢١ - وفي ولايتي البحيرات وواراب، لم تنجح عمليات النزع القسري للسلاح في تعزيز الثقة في قوات الأمن الحكومية، حيث إن المخاوف من نزع السلاح على نحو غير متكافئ دفعت المجتمعات المحلية إلى التسلح من جديد مع اقتراب موسم الهجرة.

المنطقة الاستوائية الكبرى

٢٢ - واصلت جبهة الخلاص الوطني أنشطتها في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، حيث يُزعم حدوث ١٧ اشتباكا لقوات الجبهة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، أو مع قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو مع المدنيين. ورافق ذلك انتقال أنشطة جبهة الخلاص الوطني غرباً، حسب ما يزعم، إلى قبووي وطميرة في غرب الاستوائية. وأسهمت الأعمال العدائية في استهداف المدنيين عن طريق هجمات مسلحة وعمليات اختطاف وفي زيادة انعدام الأمن على الطرق، وشَنَّ هجمات على ثكنات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في لينيا ولاسو وموكايا.

٢٣ - وفي المقابل، ازدادت كثافة عمليات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق جبهة الخلاص الوطني. وفي أنحاء من وسط الاستوائية، مثل أوتوغو، أفضت تلك العمليات إلى تصعيد النشاط العسكري لإزاحة جبهة الخلاص الوطني، مما زاد من معاناة المدنيين، حيث بُلِّغ عن تعرض المشتبه في أنهم من أنصار الجبهة لأعمال قصف ونهب وللاحتجاز التعسفي. وعلى سبيل المثال، أدى قيام قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بعمليات في نواحي لوغو بوما استهدفت قوات الجبهة المختبئة إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان حسب ما بُلِّغ عنه، بما في ذلك التسبب في تشريد أكثر من ١ ٢٠٠ مدني.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٤ - في غرب بحر الغزال، أفضى نزاع داخل الفرقة السادسة من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى توتر الوضع الأمني في منطقة بقارة الكبرى. وتأججت منازعة قائمة منذ أمد طويل بين قادة الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بسبب ادعاءات بسوء إدارة عملية تسجيل القوات في مواقع تجميعهم، ونقص الإمدادات، والانشقاق للانضمام إلى صف الحكومة.

٢٥ - وفي ولاية البحيرات، شكّلت أعمال نصب الكمائن والسرقة المسلحة على الطرق الرئيسية أول تهديد أمني، ولا سيما في قوك، واستهدفت أعمال منها مركبة واحدة تعود إلى الأمم المتحدة الواحدة وأربع مركبات تعود إلى منظمات غير حكومية دولية.

منطقة أعالي النيل الكبرى

٢٦ - في منطقة أعالي النيل الكبرى، ظلت النزاعات السياسية السبب الرئيسي لانعدام الأمن. ففي أعالي النيل، استؤنف القتال في نواحي مايوت بين قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وأفراد مسلحين من جماعة سيواو. وأدى انشقاق اللواء أوشان بّوت وانضمامه إلى صف الحكومة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر إلى استعادة قوات جماعة سيواو السيطرة على بلدة مايوت، ودكّ موقع تجميع القوات في ثوروو حيث كانت متمركزة قوات أخرى من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار. وبعد قيام السيد أوشان بزيارة إلى جوبا، عاد إلى باجاك في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. والحالة هادئة في الوقت الراهن، إذ لم يحاول الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار استعادة المناطق التي أصبحت تحت سيطرة الحكومة.

٢٧ - وفي ولاية الوحدة، أسهم وجود مجموعات من الرجال المسلحين، الذين يُزعم أنهم يتركبون أعمال نهب وسطو مسلح، في انعدام الأمن. وعزا أفراد من المجتمعات المحلية زيادة الأنشطة الإجرامية إلى وجود قوات تحالف المعارضة في جنوب السودان وحركة جنوب السودان الموحدة.

تدخلات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان المتصلة تحديدًا بالشواغل الأمنية

٢٨ - بناء على مؤشرات الإنذار المبكر، سيّرت البعثة دوريات استباقية لإبراز وجودها وردع العنف وتحسين الإلمام بالأوضاع. وتتجلى تلك التدابير الاستباقية في تعزيز الوجود والنشاط في المناطق القريبة من مواقع تجميع القوات، وفي التخفيف من احتمالات خرق وقف إطلاق النار. وزيد عدد الدوريات أيضاً للتعامل مع بؤر التوتر، حيث سيّرت دوريات طويلة المدة في الأماكن حيث استمرت نزاعات محلية. فعلى سبيل المثال، سيرت البعثة دوريات بالتناوب في منطقة بقارة الكبرى لتظل موجودة إلى حين معاينة تراجع ثابت في حدة التوتر وزيادة حرية الحركة. وللتعامل مع النزاعات المسلحة في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، سيرت البعثة دوريات طويلة المدة في بؤر التوتر بالاقتران مع أفرقة لرصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكاتهما. وقامت البعثة، من خلال مساعيها الحميدة، بالتواصل مع الجهات الفاعلة والشركاء لأغراض منها تعزيز مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين، والتشجيع على الحوار والالتزام بوقف إطلاق النار.

النزاعات القبلية

٢٩ - تراجع عدد النزاعات القبلية ومدادها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكن صاحب الهجرة الرعوية صوب مناطق الرعي التي ينتقل إليها في موسم الجفاف زيادة في حالات التوتر، ولا سيما في مركز رمبيك والبحيرات وواراب. واستمر أيضاً حدوث اضطرابات قبلية بسبب مناوشات منخفضة الحدة في جنوب ولاية الوحدة حيث لا تزال تحدث دورياً أعمال العنف مرتكبة بدوافع عرقية وأعمال سرقة للمواشي. وزادت الفيضانات الكبيرة من صعوبة التنقل وحركة الهجرة المعتادة إلى المناطق التي يستقر بها في موسم الجفاف. وواصلت البعثة العمل مع القبائل والقادة المحليين لدعم بقاء آليات التخفيف من حدة النزاعات

وحلّها بما يكبح بروز التوتر مع بداية موسم الجفاف. فعلى سبيل المثال، عملت البعثة في تشرين الأول/أكتوبر مع الكنائس المحلية والسلطات في البحيرات الشرقية والبحيرات الغربية وأمادي لتيسير إقامة منتدى بشأن الهجرة الرعوية نوقشت فيه سبل القيام بالهجرة الرعوية على نحو سلمي. وتعهد الشباب بالتعاون مع السلطات ووافق المندوبون على وضع آلية تنسيق لتنظيم حركة الماشية. وقامت أفرقة البعثة في ولايات جونقلي والوحدة وواراب وأعالي النيل بعدة زيارات إلى المناطق المتأثرة حيث ناقشت تدابير التصدي للكوارث وجهود الإغاثة مع الجهات المعنية المحلية.

٣٠ - وفي جونقلي، زاد التوتر بين قبيلتي الأنوك والمورلي جراء إفادة أنباء بأن الأنوك ناشدوا الحكومة الوطنية أن تقيم لهم دولة على أرض تُجتزأ من بوما. وعلى حسب قول الأنوك، فإن السبب الرئيسي وراء عدم رضاهم هو التهميش السياسي الذي يطالهم من حكومة بوما التي تسيطر عليها أغلبية من المورلي. وما زالت تسود ظروف قد تفضي إلى نشوب أعمال عنف بين قبيلتي المورلي والجني، وخاصة مع اقتراب موسم الجفاف. وتعمل البعثة مع قادة الولاية والقادة المحليين لمنع استفار الأطراف المسلحة من القبيلتين، ولتنظيم مننديات حوار مع الأطراف المعنية ذات النفوذ.

رابعا - الحالة الإنسانية

٣١ - شهد جنوب السودان منذ تموز/يوليه فيضانات موسمية شديدة ألحقت دمارا بأجزاء شاسعة من البلد، مما حدا بالحكومة إلى إعلان حالة الطوارئ في المناطق المغمورة. ويقدر أن ٩٠٨ ٠٠٠ نسمة تضرروا من الفيضانات في مناطق تعاني من مستويات عالية من الهشاشة بسبب سنوات من النزاع ويسبب القيود المفروضة على الحركة، مما زاد من احتمالات معاناتهم من أزمة إنسانية. وقبل هطول الأمطار، كان أكثر من ٦٠ في المائة من المحليات المتضررة من الفيضانات مصنفاً في عداد المحليات التي تعاني من مستويات مرتفعة من سوء التغذية الحاد، وأصبح السكان المتضررون عرضة لتفشي الملاريا والأمراض المنقولة عن طريق المياه. ووجهت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها نداء بالتبرع بما قدره ٦١,٥ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الفورية الناجمة عن الفيضانات. والتزم بمنح أكثر من ٧٠ في المائة من الأموال المطلوبة، بما في ذلك ١٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ و ١٠ ملايين دولار من الصندوق الإنساني لجنوب السودان.

٣٢ - وما زال ما يقارب ١,٥ مليون فرد مشردين داخلها استناداً إلى أساس مرجعي منقح لعدد المشردين داخلها توصل إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة بعد عملية استعراض لبيانات ١٨ شهراً أُنجزت في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وتشير البيانات أيضاً إلى أن ما مجموعه ٤٨٧ ٢٧١ ١ مشردا داخلها عادوا إلى ديارهم، وعادت نسبة ٥١ في المائة منهم منذ توقيع الاتفاق المنشط، ويشمل ذلك ٢٤٣ ٠٠٠ مشرد عادوا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ولا يزال ٢,٢ مليون لاجئ من جنوب السودان في البلدان الستة المجاورة التي لجأوا إليها. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، عاد إلى جنوب السودان ما يقارب ٨٤ ٠٠٠ لاجئ من لاجئي جنوب السودان من تلقاء أنفسهم، ومنهم ٢٦ ٥٠٠ لاجئ عادوا في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر. ووفق استقصاءات النوايا المنجزة في بلدان اللجوء، من الأسباب التي قال اللاجئون إنها تمنعهم من العودة انعدام سبل كسب الرزق ونقص الخدمات وانعدام الحلول السياسية والأمن وقلة فرص التعليم.

٣٣ - وحسب التوقعات المستندة إلى التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، سيعاني نحو ٤,٥٤ ملايين فرد (٣٩ في المائة من السكان) من انعدام حاد للأمن الغذائي في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، ويعزى ذلك أساساً إلى المحاصيل الموسمية. ويمثل ذلك العدد تحسناً مقارنة بشهر آب/أغسطس، حيث كان عدد من يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي يبلغ ٦,٣٥ ملايين. غير أن الفيضانات فاقمت حالة انعدام الأمن الغذائي وقوضت المكاسب المتوقعة من حصاد عام ٢٠١٩.

٣٤ - وفي حين استمر تفشي مرض فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تسجل أي حالات إصابة مؤكدة به في جنوب السودان. ومع أن برنامج رصد إيبولا عبر الحدود ظل معلقاً، واصلت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها دعم الحكومة في جهود الوقاية والتأهب.

٣٥ - وأتاح تحسن الحالة الأمنية إمكانية إيصال مزيد من المساعدات الإنسانية عموماً. غير أن المنظمات الإنسانية أبلغت عن مواجهة عقبات في إيصال المساعدة في مايوت وبانيكانغ بأعالي النيل، وفي مندرى الشرقية بغرب الاستوائية بسبب الأعمال العدائية ضد العاملين والممتلكات. واستمر التدخل في سير العمليات في معظم أنحاء البلد، ولا سيما المطالبة بإعادة تسجيل المنظمات غير الحكومية محلياً في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والمعارضة، والتدخل في تعيين الموظفين، وفرض قيود على الحركة، وممارسة الابتزاز في نقاط التفتيش.

٣٦ - وتستهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ تقديم المعونة العاجلة إلى ٥,٧ ملايين نسمة. وبحلول نهاية آب/أغسطس، كانت المنظمات الإنسانية قد قدمت المساعدة إلى أكثر من ٤,٤ ملايين نسمة. ومما أنجز في مجال الاستجابة إيصال المساعدة الغذائية والمعيشية إلى ما لا يقل عن ٣,٧ ملايين نسمة، وتوفير الرعاية الصحية لأكثر من ١,٣ مليون نسمة، وتوفير سبل الحصول على المياه المأمونة لفائدة ١,١ مليون نسمة، وتوفير خدمات الحماية لأكثر من مليون نسمة. وقد ورد بحلول ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بليون دولار، أو ٦٧ في المائة، من التمويل المطلوب وقدره ١,٥ بليون دولار.

٣٧ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أنهى الفريق القطري للعمل الإنساني دراسة الاحتياجات لعام ٢٠٢٠ وخلص إلى أن عدد من هم بحاجة للمساعدة يبلغ ٧,٥ ملايين نسمة. ومن المتوقع أن تستهدف خطة الاستجابة الإنسانية ما عدده ٥,٦ ملايين نسمة وأن تشمل المشردين داخليا والعائدين من تلقاء أنفسهم والمجتمعات المحلية المضيفة.

خامساً - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - حماية المدنيين

٣٨ - واصلت البعثة حماية المدنيين داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها. وفي إطار مواصلة دعم تهيئة بيئة حمائية وتحكينية، استمرت البعثة في التأكيد على أن حكومة جنوب السودان هي المسؤولة الأولى عن حماية المدنيين. ومن التهديدات الرئيسية التي واجهها المدنيون القتل والعنف الجنسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيان وسوء المعاملة ونهب الممتلكات المدنية. والهجمات ضد المدنيين وقعت في أغلبها في سياق استهداف المدنيين أثناء التصارع المسلح بين قوات الأمن، ولا سيما قوات جبهة الخلاص الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإضافة إلى حدوث إصابات نتيجة نزاعات قبلية وأعمال إغارة لنهب الماشية.

٣٩ - وفي إطار حماية المدنيين، نظمت البعثة أيضا ٤٢ نشاطا، تمثلت في حلقات عمل وحوارات بين القبائل وحملات سلام، لمعالجة النزاعات القبلية المحلية ولتحقيق المصالحة، وتيسير الحوار بين المدنيين والعسكريين، وتعزيز دور النساء والشباب والزعماء المحليين في بناء السلام. وبلغ عدد من استفادوا مباشرة من تلك الأنشطة ما قدره ٤٥٨ ١٨ فردا (٤٠ في المائة منهم نساء) موزعين في جميع أنحاء جنوب السودان. ورغم المكاسب الكبيرة التي تحققت في ولاية الوحدة بفضل أنشطة التقريب، ظل التوتر سائدا بين القبائل في لير وماينديت وكوج. ولمعالجة ذلك، دعمت البعثة إقامة منتدى حوار بين الحكومة والمعارضة وشيوخ القبائل وأفرادها. وهو ما أسهم في التوصل إلى اتفاق لإقامة محكمة تقليدية للبت في النزاعات القبلية، وتسيير دوريات مشتركة بين الحكومة والمعارضة في بؤر التوتر. وسعياً لمعالجة التوتر المستمر في كواجينا، جمعت البعثة المزارعين والرعاة من واو وقورقياو وتونج لإعادة النظر في شروط اتفاق "مريال باي" الذي ينظم حركات الماشية الموسمية. وتوصلت الأطراف إلى تسوية بشأن مسألة التعويض عن تلف المحاصيل، والتزم الرعاة بالتوقف عن حمل السلاح.

٤٠ - وفي منطقة جونقلي الكبرى، دعمت البعثة حوارات متعددة بين مدنيين وعسكريين لمعالجة التوتر بين الشباب والقوات المسلحة الناجم عن مسائل من قبيل انتشار الأسلحة. وأسهم ذلك في التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون الأمني، وتعزيز فهم أدوار الجهات المعنية. ويسرت البعثة كذلك عقد مؤتمر جمع بين الوزارات الحكومية في المنطقة بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل مثل الاتفاق على آلية لتسوية المنازعات الحدودية والحد من انتشار الأسلحة.

٤١ - وواصلت البعثة استضافة المشردين داخليا وحمايتهم داخل مواقع حماية المدنيين. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، كان عدد المشردين داخليا المستضافين في مواقع البعثة الخمسة لحماية المدنيين يبلغ ما مجموعه ٤٦٧ ١٩٠ مشردا، منهم ٤٥٠ ٧٨ أنثى. وتراوحت أعمار ٣٧ ٢٠٤ منهم بين صفر وأربع سنوات (منهم ١٨ ٠٤٢ أنثى)، بينما تراوحت أعمار ٥٣ ٢٧٠ منهم بين خمس سنوات و ١٧ سنة (منهم ٥٨٦ ٢٥ أنثى)، وتراوحت أعمار ٦٤ ٣٨٧ منهم بين ١٨ و ٥٩ سنة (منهم ٢٩ ٧٦٠ أنثى)، فيما كانت أعمار ٩ ٢٣٥ منهم ٦٠ سنة أو أكثر (منهم ٥ ٠٦٢ أنثى).

٤٢ - وواصلت البعثة العمل على إبقاء مواقع الحماية التابعة لها مدنية الطابع عن طريق تواصلها مع القادة المجتمعين وإجرائها عمليات تفتيش وضبط منتظمة لكبح تهريب الأسلحة إلى هذه المواقع. وللتصدي لما قد يهدد توفر الحماية من داخل مواقع حماية المدنيين في جوبا، تواصلت البعثة مع المجتمع المحلي وأعدا خطة عمل لتحسين الحماية في هذه المواقع وتعزيز التعاون. وواصلت البعثة أيضا دعم تدابير المساءلة الوطنية على الحوادث الأمنية التي تطال مواقع حماية المدنيين. وفي الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان محتجزا في مرافق الاحتجاز التابعة للبعثة ما عدده ١٢٦ شخصا مشتبه في أنهم مسؤولون عن حوادث أمنية خطيرة وقعت داخل مواقع لحماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال. ويسرت البعثة كذلك محاكمة ٢٨ فردا بتقديمها الدعم لمحكمتين متتيلتين أوفدتا إلى بانتيو وملكال. وأسهم ذلك في إدانة ١١ فردا والحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح من ثمانية أشهر إلى سبع سنوات. وفي جوبا، يسرت البعثة أيضا إجراء التحقيقات بشأن خمسة مشتبه فيهم وتسليمهم أو إحالتهم بعد تأكد الاتهامات ضدهم. وعقب حدوث اضطرابات في موقع حماية المدنيين في بانتيو في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، احتجزت البعثة ثمانية مشتبه في مسؤوليتهم عن هذه الاضطرابات. وتجري البعثة حاليا تحقيقاتها في هذا الأمر.

٤٣ - وسعياً لتطبيق التوصيات الواردة في تقريره عن التخطيط لمواقع حماية المدنيين في جنوب السودان مستقبلاً (S/2019/741)، تعمل البعثة بالتنسيق مع وكالات إدارة المخيمات ومقدمي الخدمات من المنظمات غير الحكومية لوضع خطط عمل لكل موقع على حدة تدعم الانتقال إلى تقديم المساعدة بناء على المشاشة، وتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات بين المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، وبث الثقة فيما بين المجتمعات المحلية داخل مواقع الحماية وخارجها والمصالحة بينها.

٤٤ - وإضافة إلى عمل البعثة على مسائل مواقع الحماية، واصلت تركيز أنشطتها على الإلمام بالأوضاع وإبراز وجودها على رقعة أوسع وفي أماكن أبعد بهدف منع ارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين وردعها والتخفيف من آثارها، خاصة في بؤر التوتر، ويهدف بث الثقة في مناطق العودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُيّر ما مجموعه ١١ ٠٨٩ دورية (دوريات قصيرة وطويلة المدة، ودوريات للتطمين وبث الثقة، ودوريات جوية متنقلة وراجلة) لبث الثقة وتعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية في مواقع العودة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام ممثلي الخاص في جنوب السودان بزيارة إلى بانتيو وكوج لمناقشة ما تختبره المجتمعات المحلية في ظل عملية السلام والإلمام بالنوايا والاعتبارات فيما يخص العودة إلى الديار. وفي كوج، اجتمع ممثلي الخاص، مصحوباً بسفير ألمانيا إلى جنوب السودان، مع أولى المنظمات المستفيدة من الصندوق الاستثماري للمصالحة وتحقيق الاستقرار وبناء القدرة على الصمود الذي أنشأته البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حديثاً لدعم البرامج المجتمعية التي تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والتحفيز على تحقيق السلام بحوافز اجتماعية واقتصادية.

٤٥ - وبالتوازي مع ذلك، عملت البعثة بشكل وثيق مع المنظمات الإنسانية لدعم عمليات العودة. فعلى سبيل المثال، دعمت البعثة والجهات الشريكة لها العودة الطوعية لما عدده ٤٢ مشرداً داخليا، منهم ٢٤ أنثى، من موقع حماية المدنيين في بور إلى فنجاك الجديدة وبانتيو وتونغا، وعودة ٢١ مشرداً داخليا، منهم ١٠ إناث، من موقع حماية المدنيين رقم ٣ في جوبا إلى ملكال. وشمل ذلك تقديم البعثة الحماية العسكرية، والتزويد بالإمدادات، والتواصل والتنسيق مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية قبل عودة المشردين داخليا من أجل دعم اندماجهم مجدداً في المجتمع. وفي جوبا، وضعت البعثة والجهات الشريكة لها خطة لدعم المشردين داخليا الذين أعربوا عن نيتهم في العودة إلى ديارهم. وإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة السلطات المحلية في لير في تعزيز قدرتها على دعم العودة والاندماج من جديد في جنوب ولاية الوحدة.

٤٦ - وتعاونت البعثة مع الجهات الشريكة للعودة إلى القيام بمبادرات لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المهشة، ومما قامت به في هذا الصدد دعم منظمة "أطباء بيطريون بلا حدود" بتوزيع ٣٠٠ محراث من المحارث التي تجرها الثيران وتدريب ٦٠٠ امرأة على استخدامها لتوفير سبل عيش متنوعة في رومبيك. وأنجزت البعثة والجهات الشريكة لها كذلك تسعة تقييمات ميدانية في رومبيك لإيجاد حلول للمشردين داخليا، مما أفضى إلى توفير الخدمات الأساسية لأكثر من ٧ ٠٠٠ مشرد داخليا. وتم إيجاد حلول أخرى لتمكين المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم في تركاكا، ومنها تعزيز الأمن عن طريق تسيير البعثة دوريات تكتيكية.

سيادة القانون والمساءلة

٤٧ - ابتغاء تحسين سبل الوصول إلى العدالة خارج مواقع حماية المدنيين، واصلت البعثة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل مع مسؤولين من قطاع العدل الوطني والبرنامج الإنمائي والمجتمع

المدني لتنسيق الدعم المقدم للمحاكم المتنقلة بما يشمل مسؤولين قضائيين ومحققين وطنيين، وذلك في المناطق التي لا تزال فيها إمكانية الوصول إلى العدالة محدودة. وفي إطار هذه الجهود، نظرت محكمة بانتيو المتنقلة في ست قضايا، منها قضيتا اغتصاب ارتكبت خارج موقع حماية المدنيين. ويسرت البعثة والبرنامج الإنمائي إيفاد مسؤولين قضائيين وطنيين لمدة شهر إلى رمبيك. ونظرت محكمة رمبيك المتنقلة في مجموعة من القضايا الخطيرة المتراكمة، ومنها قضايا قتل واغتصاب وسطو مسلح. وثبت في ما مجموعه ٨٥ قضية تعلقت بـ ١١٣ مشتبه بها في دعاوي أمام المحكمة العليا ومحاكم المقاطعات، مما أسفر عن ٥١ إدانة وأحكام بعقوبات سجنية تتراوح بين خمسة أشهر وعشر سنوات. وأعد تقرير الخبرة المكتسبة مما أنجز في رمبيك لدعم التخطيط لإنشاء محاكم متنقلة مستقبلاً، في ما يتعلق بمواقع منها يامبيو ومواقع أخرى انتقتها السلطة القضائية.

٤٨ - وفي جوبا، قدمت البعثة الدعم لسلطات السجون الوطنية في تحديد وتشغيل مؤسسة إصلاحية للأحداث، افتتحت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتضمن الخطة التشغيلية إعطاء الأولوية للنظر في حوالي ٧٠ قضية من قضايا الأحداث، وتنظيم حلقة عمل لإقرار دليل للعمليات، وتنفيذ برامج تدريبية محددة الأهداف معنية بقضاء الأحداث.

٤٩ - ولتحسين التنسيق بين شركاء العدالة الوطنيين، طلبت وزارة العدل ووزارة الداخلية الدعم من البعثة في التخطيط لبرنامج تدريبي متكامل لأفراد الشرطة والمدعين العامين الوطنيين. واشتركت البعثة جزئياً مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في ٤١ مركزاً للشرطة في جميع أنحاء البلد حيث قدمت الدعم التقني في ما يتعلق بالتحقيقات في قضايا العنف الجنسي والجسدي وبالتوعية بحقوق الإنسان وتقنيات الخفارة المجتمعية.

٥٠ - ولتعزيز المساءلة عن الجرائم المتصلة بالنزاع، يسرت البعثة إجراء مشاورات عامة مع المؤسسات الحكومية الرئيسية والسلطة القضائية وأعضاء المجتمع المدني بشأن تعديلات مقترحة لإدماج الجرائم الدولية في الإطار القانوني الوطني لجنوب السودان. وأسفرت تلك المشاورات عن سلسلة من التوصيات العملية لتوجيه صياغة مشروع قانون للجرائم الدولية قائم بذاته.

٥١ - ومضت البعثة في تنفيذ برنامجها التدريبي في مجال تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع لفائدة مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وشمل ذلك التركيز على أهمية إدراج الجرائم الدولية وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي في التشريع الوطني. ونسقت البعثة كذلك حلقة عمل بشأن القانون الدولي الإنساني استغرقت يومين ونفذتها أساساً اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وكان من بين المشاركين فيها مستشارون قانونيون تابعون لمديرية القضاء العسكري في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ولجهاز الأمن الوطني، تمكنوا من تحديد تدابير عملية لإعمال إجراءات الحماية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني.

٥٢ - وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة المتخصصة الدائمة المعنية بالأراضي والبنى التحتية المادية بشأن مشروع السياسة الوطنية للأراضي الرامية إلى تعزيز إجراءات حماية حقوق المجتمعات المحلية والمرأة في الأراضي، وتشجيع الإدارة الشفافة للأراضي، ودعم المجتمعات المشردة في إعادة تأكيد حقوقها في الأراضي. وقدمت البعثة، إلى جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مساعدة تقنية إلى اللجنة المعنية بالحصول على المعلومات لوضع خطة استراتيجية مدتها ثلاث سنوات بدأ تنفيذها

في ٢٧ أيلول/سبتمبر من أجل زيادة الشفافية ودعم المؤسسات العامة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠١٣.

باء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

٥٣ - وثّقت البعثة ما مجموعه ١٤٠ من الحوادث التي كان لها أثر سلبي على حالة حقوق الإنسان والحماية، ومنها عمليات قتل تعسفي، واختطافات، وأعمال عنف جنسي متصل بالنزاع، واعتقال واحتجاز تعسفيان (بما في ذلك الاحتجاز بالوكالة)، وتعذيب وسوء معاملة، وتجنيد قسري، ونهب لممتلكات مدنية وتدميرها. وأسفرت هذه الحوادث عن مقتل ١٣٣ مدنيا وإصابة ١١٩ آخرين. ونُسب ارتكاب ٤٧ من هذه الحوادث إلى ميليشيات وعناصر مسلحة قبلية؛ و ٣١ حادثا إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان؛ و ٢٧ حادثا إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار؛ و ١٠ حوادث إلى جبهة الخلاص الوطني والعناصر المسلحة المنتسبة إليها؛ و ٥ حوادث إلى قوة التحالف الشعبي الوطني؛ و ٤ حوادث إلى جهاز الأمن الوطني؛ و ٣ حوادث إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان؛ و ٣ حوادث إلى اشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني؛ وحادثان إلى اشتباكات بين الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار وعناصر الميليشيات التابعة للجيش الأبيض. وما زال لم يُتحقق بعد من الجهات التي قد تكون وراء ارتكاب ما تبقى من الحوادث، وعددها ثمانية.

٥٤ - ومقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٨، فإن هذا يمثل انخفاضاً عاماً في الانتهاكات والتجاوزات المتصلة بالنزاع، حيث انخفضت الإصابات في صفوف المدنيين المنسوبة إلى أطراف النزاع التقليديين بنسبة ٦٩ في المائة، بينما انخفضت تلك المنسوبة إلى الميليشيات والعناصر المسلحة القبلية بنسبة ١٥ في المائة. وعلى غرار الاتجاه السائد خلال عام ٢٠١٩، فقد نُسب معظم ما وثّق خلال الفترة المشمولة بالتقرير من إصابات في صفوف المدنيين (٨١ في المائة) إلى الميليشيات والعناصر المسلحة القبلية (١٠٥ قتلى و ٩٩ جريحاً).

٥٥ - وظلت حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان تتسم بعدم المساءلة عن هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعادة تعيين فرد جاء ذكره في تقرير عام مشترك للبعثة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في منصب سياسي، باعتباره أحد الأشخاص الثلاثة الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن الانتهاكات الجسيمة، التي قد تصل إلى مستوى جرائم الحرب، في جنوب ولاية الوحدة في الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨.

٥٦ - وفي سياق تنفيذ الاتفاق المنشط، اشتركت البعثة مع كيانات الأمم المتحدة والمجموعة المعنية بالحماية في رصد المناطق المدنية المتاخمة لمواقع تجميع القوات في ما يتصل بحقوق الإنسان والشواغل المتعلقة بالحماية في ٢٢ موقعا في جميع أنحاء البلد. وفي العديد من هذه المواقع، فرض تدفق العناصر المسلحة على هذه المواقع ضغوطا شديدة على الموارد المجتمعية الضعيفة أصلا، مما زاد من تقييد الوصول إلى الموارد الأساسية؛ أما في بعض المواقع فتزامن ذلك، حسب ما أفادت به بعض التقارير، مع ارتكاب أعمال عنف جنسي واختطاف بغرض التجنيد القسري. وتواصلت البعثة باستمرار مع السلطات العسكرية المعنية لمعالجة هذه الشواغل ولحثها على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٥٧ - واستمرت البعثة تتلقى تقارير عن فرض الرقابة على الصحفيين والناشطين وغيرهم من المدنيين الذين يعبرون عن آراء منتقدة أو مخالفة للحكومة ومضايقتهم واعتقالهم واحتجازهم تعسفاً، لا سيما على أيدي جهاز الأمن الوطني وعلى مستوى الولايات. ومن تلك الأعمال تعرّض ١٢ من شباب فوقريال، ممن اعتُبر أنهم ينتقدون الحكومة المحلية، للاعتقال التعسفي والاحتجاز وسوء المعاملة، وذلك خلال عملية موجّهة في جوبا.

٥٨ - وظل تنفيذ عقوبات الإعدام أمراً مثيراً للقلق، لا سيما بسبب محدودية قدرة النظام القضائي على الامتثال التام لضمانات المحاكمة العادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت ٤ عقوبات إعدام على الأقل في سجون جوبا (٢) و واو (٢)، مما زاد عدد عقوبات الإعدام المؤكّد تنفيذها إلى ١٣ عقوبة في عام ٢٠١٩. وواصلت البعثة تزويد مقدمي المؤازرة القضائية بالدعم بغية المساعدة في الدفاع عن الأحداث وغيرهم من السجناء المحكوم عليهم بالإعدام. وواصلت أيضاً البعثة الدعوة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون تطبيق عقوبة الإعدام، بوسائل منها الوقف بحكم الواقع والوقف بحكم القانون، وقدمت الدعم لمقدمي المؤازرة القضائية الذين يمثلون المدانين من الأحداث وغير الأحداث الذين يكونون في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

٥٩ - واستمرت سلطات الولايات في منع الوصول إلى السجناء للحيلولة دون مراقبة حقوق الإنسان وإجراء التحقيق في الحالات، حيث وُثِّقَت سبع حوادث من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت البعثة تتعرض للمنع التام من الوصول إلى سجن جوبا المركزي، مما حال دون تمكن موظفي شؤون حقوق الإنسان من مراقبة أوضاع السجناء، ومنهم أكثر من ١٨٠ سجيناً يُعتقد أنهم في انتظار تنفيذ حكم الإعدام فيهم.

٦٠ - وفي أيلول/سبتمبر، قدمت البعثة الدعم للجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان في وضع برنامج لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز التابعة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان. وسيمكن هذا البرنامج مراقبي حقوق الإنسان الوطنيين من إبلاغ الحكومة والشركاء الدوليين عن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان لاتخاذ إجراءات بشأنها.

الأطفال والنزاع المسلح

٦١ - لا يزال الأطفال المتضررون من النزاع المسلح مبعث قلق، ولا سيما في منطقة بحر الغزال الكبرى التي اشتبكت فيها جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، مما زاد التوترات حدةً وجعل الأطفال أكثر عرضةً لانتهاكات حقوق الإنسان.

٦٢ - وتحققت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، من ٤٤ انتهاكا جسيما ارتكبت ضد ٤٤ طفلا (٣٧ فتى و ٧ فتيات)، ومنهم ٣٧ طفلا تضرروا من التجنيد والسخرة (٣٣ فتى و ٤ فتيات) في ٣٧ انتهاكا، و ٥ أطفال (٤ فتيان و فتاة واحدة) وقعوا ضحايا للقتل والتشويه في ٥ انتهاكات، و فتاة واحدة وقعت ضحية للاغتصاب والاختطاف. وجرى التحقق من حادثين من حوادث استخدام المدارس للأغراض العسكرية، تضرر منهما حوالي ٦٤٢ طفلا (٣٣٢ فتى و ٣١٠ فتيات). ووقع ما مجموعه ٣٥ انتهاكا في منطقته بحر الغزال الكبرى و ٩ انتهاكات في منطقة الاستوائية الكبرى.

٦٣ - ونُسب ما مجموعه ٣٨ انتهاكا تضرر منها ٣٨ طفلا (٣٣ فتى و ٥ فتيات) إلى الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بوصفه الجاني الرئيسي. وتم التعرف على هوية حوالي ٣٢ من الأطفال المتضررين من التجنيد والسخرة من بين قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في موقع نغو أليما لتجميع القوات في واو. وأصيب ٣ فتيان من جراء تبادل لإطلاق النار بين جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وأصيب طفلان (فتى واحد وفتاة واحدة) من جراء انفجار متفجرات من مخلفات الحرب؛ ونُسب انتهاك واحد أضر بفتاة واحدة إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان.

٦٤ - وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة تقديم الدعم للجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللأطراف المتنازعة في رصد الأطفال الملحقين بالقوات والجماعات المسلحة. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، حررت لجنة التحقق المشتركة في أويل ٢١ فتى كانوا ملحقين بجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة. وكانت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان قد أخذت هؤلاء الأطفال من جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة خلال اشتباكات دارت بين الجماعتين في منتصف آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، تفاوضت البعثة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان حتى أُخلت أربع مدارس وثلاثة مرافق صحية كانت قد احتلتها تلك الجماعة في غرب بحر الغزال.

٦٥ - وزارت لجنة التحقق المشتركة خمس قواعد عسكرية تابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وأربع قواعد تابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أويل، وفي واو ويامبيو. وفي واو، تقدم فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال في النزاع المسلح الدعم للجنة جنوب السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تسجيل الأطفال الملحقين بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار في موقع نغو أليما لتجميع القوات في واو.

٦٦ - وقُدِّم تدريب لبناء القدرات في مجال حماية الطفل إلى ٢٨٦ من أفراد قوات الأمن الحكومية (٢٧٤ رجلا و ١٢ امرأة)، و ٣٢٠ فردا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٢٨٥ رجلا و ٣٥ امرأة)، و ١١٩ من أفراد القبائل (٦٥ رجلا و ٥٤ امرأة)، و ١٥ مسؤولا حكوميا (١٣ رجلا و امرأتان). ودربت البعثة أيضا ٧٨٨ من أفراد الأمم المتحدة (٦٤٨ رجلا و ١٤٠ امرأة) من خلال تدريب تمهيدي في مجال حماية الطفل وأنشطة لتعميم مراعاة تلك الحماية في العمليات. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة أنشطة للتوعية والتحسيس بحماية الطفل لفائدة ١٩٣١ من أفراد القبائل (٣٤٤ رجلا و ٥٨٧ امرأة)، و ١٤٩ فردا من قوات الأمن الحكومية (١٠١٣ رجلا و ١٣٦ امرأة)، و ٦٩٠ فردا من قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٦٥٦ رجلا و ٣٤ امرأة)، و ١١٠ ضباط من تحالف المعارضة في جنوب السودان (وكلهم من الرجال)، و ٦١ مسؤولا حكوميا (٤٨ رجلا و ١٣ امرأة).

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٦٧ - لقد سُجل انخفاض عام في مستوى العنف السياسي، لكن الفترة المشمولة بالتقرير اتسمت باستمرار استخدام الأطراف المتنازعة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتحققت البعثة من ثمانية من هذه الحوادث التي شملت ١١ ضحية (منها ٥ فتيات)، ومعظمها وقع في ولايتي وسط الاستوائية وغرب بحر الغزال. وقد تعرضت الضحايا للاغتصاب (٧ ضحايا) وللاغتصاب الجماعي (ضحية واحدة) والشروع في الاغتصاب (ضحية واحدة) والإجبار على التعري (ضحية واحدة). ونُسبت تلك الحوادث إلى الجناح

المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار (ثلاثة حوادث)، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (حادثان)، وجهاز الأمن الوطني (حادث واحد)، في حين لم يتسَنَّ في وقت كتابة هذا التقرير تحديد الجهة التي تُنسب إليها حالتان تحديدًا مؤكدًا. وبالإضافة إلى ذلك، وثَّقت البعثة ١٥ حادثًا وقعت قبل الفترة المشمولة بالتقرير، وشملت ١٨ من الضحايا الإناث (من بينهن ٦ فتيات) و ٤ من الضحايا الذكور. وكان ثمة ١١ حادثًا تُسبب إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في حين ظلت ٤ حوادث قيد التحقق منها.

٦٨ - وواصلت البعثة العمل بشراكة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لمشار على تدريب القوات التابعة لكلتا الجهتين، وذلك في إطار تنفيذ خطة عمل كل منهما للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُفذت خمس من هذه الدورات التدريبية في المرافق التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (ثلاث دورات) والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (دورتان). وبناءً على ذلك، وقَّع ٢٠٦ مشاركين تعهدات بحظر ذلك العنف. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُطلقت خطة عمل جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان التي تُلزم الجهاز باتخاذ إجراءات محددة الأهداف على مدى فترة ثلاث سنوات لإزالة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في صفوفه. وكانت تلك هي خطة العمل الثالثة التي أطلقها طرف من الأطراف المتنازعة في عام ٢٠١٩ ممن ذُكر في مرفق تقريره السنوي عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)، بدعم من البعثة، مما يشير إلى زخم الجهود الرامية إلى تعزيز تدابير منع ذلك العنف والمساءلة عنه.

٦٩ - وسهلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ أمر القيادة الذي أصدره السيد مشار في تموز/يوليه ٢٠١٩ بإطلاق سراح النساء والفتيات المحتجزات في قواعد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية غرب الاستوائية. لكن التفاعل مع القادة المعنيين لم يسفر عن تقدم يُذكر. وعلى الرغم من ذلك، فقد أُبلغ عن إطلاق سراح عدد قليل من الأشخاص، بشكل مخصَّص. وواصلت البعثة التواصل مع السيد مشار بشأن هذه المسألة، وعملت على تعزيز الخدمات في المناطق منشأ هؤلاء النساء والفتيات تسهيلًا لحصولهن على الخدمات الأساسية بمجرد إطلاق سراحهن.

٧٠ - وبشكل ملحوظ، تعهدت قيادة جبهة الخلاص الوطني بالتحقيق في مزاعم العنف الجنسي المنسوب ارتكابه إلى الجماعة في التقرير العام للبعثة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ولاية وسط الاستوائية، الذي صدر تموز/يوليه ٢٠١٩.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٧١ - واصلت البعثة دعم الشركاء في المجال الإنساني في تنفيذ الأنشطة في المناطق المتضررة من النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سَيَّرت البعثة ٢٤١ دورية طويلة المدة و ٢٧٣ دورية قصيرة المدة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتلك التي يسيطر عليها الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في جميع أنحاء البلد من أجل دعم إيصال المساعدات أو حماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

٧٢ - وأتاحت البعثة الحماية العسكرية لـ ٣٧٨ بعثة متكاملة، مما أتاح الوصول إلى مناطق شديدة الخطورة. وسَيَّرت كذلك ١٥ دورية لحماية القوافل، من بينها دوريات قصيرة المدة لفائدة منظمات غير حكومية.

٧٣ - وشرعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في القيام بأنشطة مسح وإزالة الألغام في مابان، بمنطقة أعالي النيل الكبرى وفي مخيم كركال للمشرددين داخليا في روبكونا، بولاية الوحدة. وقد قدمت الدائرة الدعم للتقييمات الإنسانية في كوروكي وكاجو كاجي، بولاية وسط الاستوائية، بما يشمل مركزا إنسانيا محتلا. وأوفدت الدائرة ٢٥ فريقا لإزالة الألغام فقامت بمسح وتطهير مساحة تبلغ ٩٦٧ ٣٠٥ مترا مربعا من الأراضي، وأزلت ٤٧٨ ٢ مادة متفجرة و ٢١٤ ١٠٤ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة ودمرتها.

دال - دعم تنفيذ الاتفاق المنشط وعملية السلام

٧٤ - بذل ممثلي الخاص لجنوب السودان ونوابه مساعيهم الحميدة بشكل فعال لدعم عملية السلام وإشراك كبار المسؤولين في الحكومة والمعارضة والزعماء التقليديين والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وذلك تيسيرا لعملية السلام. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة إلى وفد مجلس الأمن خلال الزيارة التي قام بها الوفد إلى جوبا. وفي يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، شارك في اجتماع المبعوثين الخاصين إلى جنوب السودان، المعقود في جيبوتي، لتقييم تنفيذ الاتفاق المنشط والتداول بشأن المهام المعلقة مع اقتراب الموعد النهائي للتنفيذ، المحدد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب الاتفاق على تمديد الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية، ألقى كلمة في الدورة العادية التاسعة والستين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المعقودة في أديس أبابا، أكد فيها على المجالات الرئيسية التي يُتطلب من الأطراف أن تجد بشأنها حلا عاجلا في المائة يوم المقبلة. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم إحاطة إلى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأصدر الاتحاد الأفريقي في وقت لاحق بيانا أعاد فيه تأكيد دعمه لعملية السلام.

٧٥ - وقدمت البعثة خبرة تقنية لدعم عمل مجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في وضع أطر السياسات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، كما استمرت في دعم سائر آليات الاتفاق المنشط، بما فيها آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وبالتنسيق مع اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، قامت البعثة بتسهيل المنتديات لتوسيع نطاق العمل السياسي وتمكين الحوار العام بشأن عملية السلام. وعقدت ثلاثة منتديات على مستوى القاعدة الشعبية في جوبا جمعت جهات فاعلة من جميع أنحاء جنوب السودان في حوار مع الزعماء الوطنيين، تمكينا للمشاركة الشعبية في عملية السلام وتعزيزا للصلة بين الجهات الفاعلة دون الوطنية والقيادة على الصعيد الوطني. واضطلعت البعثة أيضا بحملات للتوعية في الأحياء مثل حملة "بناء السلام الدائم معا" التي اصطحبت فيها البعثة قادة وطنيين في زيارات إلى الأحياء لملافاة عدة آلاف من سكانها، وذلك بغرض إذكاء الوعي بشأن الاتفاق المنشط وتنفيذه.

٧٦ - وعقدت البعثة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الثاني للأحزاب السياسية مع القيادات العليا للأحزاب والكتل السياسية كافة. ورام المنتدى النهوض بمجال العمل السياسي والحوار بين الأحزاب، لأغراض منها تعزيز منظور طويل الأجل للانتقال إلى تنظيم الانتخابات ودور الأحزاب السياسية في العملية. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلعت البعثة بدور ريادي في اجتماعات مائدة مستديرة سياسية أسبوعية بُثت على راديو مرايا لتعزيز التواصل والتداول بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بعملية السلام.

المرأة والسلام والأمن

٧٧ - واصلت البعثة التعاون مع الجماعات والمنظمات النسائية من أجل تعزيز مشاركتها في تنفيذ الاتفاق المنشط. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع المنظمات النسائية والمجتمع المدني لتقييم وجهات نظرهم بشأن حالة تنفيذ الاتفاق المنشط وتمديد تنفيذه لمدة مائة يوم، علاوة على الأولويات المتصلة بالمرأة والسلام والأمن التي تتطلب تقديم الدعم والقيام بجهود الدعوة من خلال المساعي الحميدة. واتفق على أن تواصل البعثة جهودها الرامية إلى توسيع نطاق العمل المدني والسياسي وزيادة إشراك المرأة إشراكا مجديا.

٧٨ - وإشراك المرأة، رغم تحديد حصة تخصص لها هي ٣٥ في المائة، يظل منخفضا في جميع آليات التنفيذ والرصد الرسمية. ذلك أن اثنتين فقط من الآليات، هي آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، قد استوفتا فعليا تلك الحصة، في حين لا تمثل النساء سوى ١٨ في المائة من عضوية المؤسسات الوطنية^(١).

٧٩ - وقدمت البعثة دعما فعالا لإشراك المرأة في صنع القرارات المتعلقة بالسلام والشؤون العامة على المستوى دون الوطني، وذلك من خلال ثلاث عمليات منفصلة هي: إشراك ودعم قيادات المجتمع المدني النسائية في مناقشة ووضع خطط العمل المتعلقة بتطبيق الحصة المحددة؛ وتشجيع الحوار والمناقشة بين المنظمات النسائية، بما يشمل النساء في الإدارة العامة؛ ودعم الحوار بين المنظمات النسائية وصناع القرار الرئيسيين. وعُقدت حلقتا عمل نسائيتان بمشاركة أكثر من ١٠٠ من القيادات النسائية في واو ورمبيك لإجراء مناقشات بشأن آليات زيادة عدد النساء في الوظائف العامة.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

٨٠ - في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة ٦٧٢ ٢ موظفا، منهم ٨٨٨ موظفا دوليا (٢٤٢ امرأة، أي ٢٧,٣ في المائة)، و ٣٨٨ ١ موظفا وطنيا (١٩٦ امرأة، أي ١٤ في المائة)، و ٣٩٦ فردا من متطوعي الأمم المتحدة (١٥٦ امرأة، أي ٣٩,٤ في المائة).

٨١ - وبلغ قوام الشرطة ٨٢٩ فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ ١٠١ ٢ فرد)، منهم ٦٠١ فرد من أفراد الشرطة (١٨٧ امرأة، أي ٣١ في المائة)، و ١٥٠ فردا في وحدات الشرطة المشكّلة (٢١٨ امرأة، أي ١٩ في المائة)، و ٧٨ موظفا من موظفي شؤون السجون (٢٠ امرأة، أي ٢٦ في المائة).

٨٢ - ومن أصل القوات المأذون بها وعددها ١٧ ٠٠٠ فرد، بما في ذلك عدد في حدود ٤ ٠٠٠ فرد لقوة الحماية الإقليمية، بلغ قوام قوات البعثة ٩٤٤ ١٤ فردا عسكريا: ٢٣٥ من ضباط الاتصال العسكريين (٤٢ امرأة، أي ١٨ في المائة)، و ٤٣١ من ضباط الأركان العسكريين (٧٢ امرأة، أي ١٧ في المائة) و ٢٧٨ ١٤ من أفراد الوحدات العسكرية (٥٧٦ امرأة، أي ٤ في المائة).

٨٣ - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة الثلاثية الأبعاد، واصلت البعثة تنفيذ جهود المنع والإنفاذ والإجراءات التصحيحية. وتعاونت مع فرقة العمل الوطنية المعنية بتوفير الحماية من الاستغلال والانتهاك

(١) تم تتبع البيانات باستخدام المؤشرات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الخاصة بإدارة عمليات السلام، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

الجنسيين على زيادة وعي السكان المحليين بمسائل منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعلى تحسين آليات الإبلاغ من خلال العمليات المشتركة لتقييم المخاطر، وتعميم استمارة الإبلاغ عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تُعَمَّم على نطاق المنظومة ككل وتعميم مواد إعلامية. ونفذت البعثة أيضا دورات تدريبية لمنسقي آليات الشكاوى المجتمعية بالإضافة إلى جلسات توعية لأفراد القبائل، حيث بلغ عدد المشاركين ما يفوق ٢٦٣ ٢ من الشركاء وأصحاب المصلحة.

٨٤ - وتلقى ما مجموعه ٢٠٧٤ من أفراد البعثة والأفراد المرتبطين بها تدريباً على معايير سلوك الأمم المتحدة وسياساتها لعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، بالتعاون مع منسقي الشؤون الجنسانية التابعين لشرطة الأمم المتحدة وشبكات المرأة ومتطوعي الأمم المتحدة، نظمت البعثة حلقات عمل ومناقشات لمجموعة تركيز بشأن التحرش الجنسي ودوافعه، وذلك بغية تحسين التصدي لهذه المسائل.

٨٥ - وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تلقي ما مجموعه ٢٧ شكاية، منها اثنتان تتعلقان بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتم التعامل معها على النحو الواجب ووفقاً للإجراءات القائمة.

سابعاً - انتهاكات اتفاق مركز القوات

٨٦ - سجلت البعثة ٧٤ حادثاً من الحوادث التي تشكل انتهاكا لاتفاق مركز القوات، مقارنة بـ ٥٣ حادثاً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٨٧ - وتواصل البعثة العمل مع الحكومة في ما يتصل بمسألة حرية الوصول حيث سجلت ٤١ حادثاً فُرضت فيها قيود على الحركة أعاققت قدرة البعثة على حماية المدنيين ودعم إيصال المساعدات الإنسانية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا تزال دوريات البعثة المسيّرة إلى مناطق شمال بحر الغزال مقيدة الحركة بسبب استمرار العمليات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ضد جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة.

٨٨ - ومما يثير القلق بوجه خاص التأخيرات غير المبررة ورفض الإعفاءات الضريبية لاستيراد حصص الإعاشة والوقود الخاصة بالبعثة عبر الحدود في نيمولي بولاية شرق الاستوائية، والقيود المفروضة على الحركة وفرض الضرائب والرسوم على المقاتلين الموردين للوقود وحصص الإعاشة للبعثة في واو بغرب بحر الغزال. ورغم تواصل البعثة مع الحكومة، فإن هذه المسألة لم تُحَلَّ بعد. وعلاوة على ذلك، ما زالت تلك الانتهاكات تؤثر على دخول البعثة والأفراد المرتبطين بها إلى جنوب السودان دون تأخير أو عراقيل.

٨٩ - ولا يزال مكان وجود موظفين كان قد أُلقي القبض عليهما في عام ٢٠١٤ مجهولاً. ولم تتح الحكومة للبعثة إمكانية الوصول إليهما، ولم تقدم معلومات عن حالتها، على الرغم من توجيه طلبات منتظمة بهذا الشأن. ووثقت البعثة تسع حالات للاعتقال والاحتجاز من جانب الحكومة، شملت ١٣ موظفاً، (١١ موظفاً وطنياً وموظفين دوليين). وقد أُفْرِج عن جميعهم منذ ذلك الوقت.

٩٠ - وسجلت البعثة ثلاثة حوادث تتعلق بتدخل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في قدرة البعثة على مراقبة حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

٩١ - وتواصل البعثة إبلاغ الحكومة بالانتهاكات بمذكرات شفوية وبالتواصل المنتظم. ويستمر أيضا تبليغ الحكومة بمصفوفة شهرية بالحوادث.

ثامنا - تقييم أداء العنصر العسكري

٩٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قِيمَت البعثة ٧ وحدات من أصل الوحدات العسكرية الـ ٣٣ المنتشرة في البعثة: وحدتان هندسيتان، ووحدة جوية، ومستشفى واحد من المستوى الثاني، ووحدة شرطة عسكرية، ووحدة بحرية تابعة للقوة، وكتيبة مشاة. وخلص التقييم إلى أن مستوى جميع الوحدات السبع يفوق المتوسط. وهذا تقييم جيد، لكن تم الوقوف على أوجه قصور بارزة، ومنها نقص التدريب على إطلاق النار بسبب ندرة حقول الرماية وذخيرة التدريب، وحالة الإيواء الذي هو دون مستوى معايير الأمم المتحدة، وعدم توافر مخازن الأسلحة على هياكل حماية علوية، وسوء حالة ملاجئ الطوارئ. ويعمل مقر قيادة القوة على تحسين تهيئة حقل الرماية للوحدات وإصدار تعليمات للقادة الميدانيين بإنشاء هياكل حماية علوية لمخازن الأسلحة، وكذلك إعداد ملاجئ طوارئ محصنة داخل مناطق الوحدات. وبالإضافة إلى ذلك، يركز مقر قيادة القوة على تحسين فعالية القوة في المجالات الرئيسية المتعلقة بحماية المدنيين، وإجلاء المصابين، وقواعد الاشتباك، والتعاون المدني - العسكري، واستعراض قابلية التشغيل البيئي، وتنفيذ مفهوم خطة العمليات لمواجهة التحديات في تنفيذ ولاية البعثة.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٩٣ - أرحب بمشاركة السيد موسيفيني والفريق عبد الفتاح عبد الرحمن برهان لتسهيلهما الحوار بين السيد كير والسيد مشار. وأشجعهما بصفتيهما جهتين ضامنتين للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان على مواصلة التزامهما وعلى تقديم التوجيه إلى الأطراف الموقعة للاتفاق، بوسائل منها الآلية الثلاثية التي ستُنشأ لرصد التقدم المحرز بشأن تنفيذ المهام البالغة الأهمية. وأرحب كذلك بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحديد مسار أساسه الحوار وتوافق الآراء، وبمواصلة عملهما مع الأطراف. وأدعو المجتمع الدولي وشركاء جنوب السودان وأصحاب المصلحة فيه إلى تقديم الدعم الفعال للجهود التي تبذلها الأطراف والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأرحب بالقرار الذي اتُخذ في مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بإصلاح تلك المنظمة لكي تصبح قائمة على القواعد وفعالة ويمكن التنبؤ بها، وأتطلع إلى العمل عن كثب مع قيادتها الجديدة.

٩٤ - وقد أسفر التمديد مجددا للفترة السابقة للمرحلة الانتقالية عن تخفيف حدة التوترات السياسية، التي بلغت ذروتها في الأسابيع التي سبقت ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، إلا أنني أعرب عن خيبة أمني بسبب عدم إحراز التقدم اللازم لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة في الوقت الملائم. وألاحظ كذلك بقلق بالغ أن التقدم والوضوح في تنفيذ ما هو معلق من مهام بالغة أهمية لا يزالان محدودين بشكل أساسي.

٩٥ - وخلال فترة التمديد لفترة مائة يوم، سيتوقف نجاح المرحلة في نهاية المطاف على الإرادة السياسية للأطراف. ويتعين على تلك الأطراف المضي قدما في إنجاز المهام المتعلقة وبناء الثقة والوثوق اللذين تكون جنوب السودان في أمس الحاجة إليهما. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يقاس التقدم المحرز على أساس

النقاط المرجعية المتفق عليها. وبالنظر إلى فترة الأعياد، سيكون من المهم اغتنام أي فرصة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط خلال الأسابيع المقبلة، حفاظاً على الزخم.

٩٦ - ويتعين على الأطراف إحراز التقدم بشكل عاجل في الترتيبات الأمنية الانتقالية لضمان تقدمها بشكل كاف في تشكيل حكومة انتقالية. وأعرب عن قلق عميق من التقارير التي تفيد بأن جنوداً أخلوا مواقع جميع القوات بسبب نقص الموارد، وأطلب إلى الأطراف أن تعجل بمعالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تنفيذ تدابير منع ارتكاب العنف ضد المدنيين وردعه، بما في ذلك التجنيد القسري والعنف الجنسي والجنساني والحيازة غير القانونية لمنازل المدنيين.

٩٧ - وأشجع الأطراف على مواصلة الحوار لحل مسألة عدد الولايات وحدودها، فهي أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام. ويجب على الأطراف أن تلتزم بعملية للتفاوض والتوافق والتسوية السياسية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أدعو الأطراف إلى الاتفاق على عملية وآلية محددين لإيجاد سبيل للمضي قدماً بروح من السلام والتوافق.

٩٨ - وألاحظ بقلق انخفاض وعدم تكافؤ نسبة مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق المنشط ومؤسساته. ومن ثم أكرر التأكيد على دعمي الأحزاب والمجتمع المدني للمساعدة في تعزيز إشراك المرأة في التنفيذ الفعال للاتفاق والعمليات السياسية المتصلة به، بما يشمل مؤسسات الحكم.

٩٩ - وأثني على إعلان الحكومة الإفراج عن مبلغ إضافي قدره ٤٠ مليون دولار من أجل التنفيذ وأحثها على الإسراع بتخصيصه. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو الحاجة إلى أعمال الشفافية والمساءلة في تخصيص الموارد واستخدامها. وهو ما يمكن تحقيقه بإنشاء آلية مستقلة وشفافة تسهل عملية المراقبة. وفي نهاية المطاف، ستُبرهن مثل هذه الخطوات على الإرادة السياسية وعلى أعمال المساءلة وبناء الثقة، وستعزز بالتالي الدعم الدولي.

١٠٠ - وألاحظ بقلق أن مسألة وضع السيد مشار لم تُعالج بعد، رغم النداءات التي وجهها مجلس الأمن. وأشجع الحكومة على إصدار جواز سفر له. وأدعو أيضاً الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى رفع أي قيود على السفر تعرقل حرية حركته. فهذا أمر أساسي لتعزيز الثقة وإزالة العقبات التي تعوق استمرار الحوار المباشر بين الزعماء.

١٠١ - وما زلت أدعو جميع الأطراف إلى منع ومعالجة المستويات غير المقبولة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأشجع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على مواصلة العمل عن كثب مع الأمم المتحدة لإيجاد حل لوضع النساء والفتيات في القواعد التابعة له ولمساءلة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

١٠٢ - ولا بد من التأكيد على أن وقف إطلاق النار إنجاز أساسي لعملية السلام. وفي سياق مضي الزعماء قدماً، يجب أن يظل الحفاظ على وقف إطلاق النار هو الأمر ذو الأهمية القصوى وأن يتحملوا ما يقع على عاتقهم من مسؤولية عن ذلك. ومع ذلك أعرب عن قلقي من استمرار الاشتباكات بين الحكومة والمعارضة والأطراف غير الموقعة على الاتفاق في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية، ومما تلحقه تلك الاشتباكات من ضرر بالمدنيين. وإن التوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار المستمر هو السبيل الوحيد للمضي قدماً، ولا مناص من إدماج الأطراف غير المتفق معها في العملية.

١٠٣ - وإن الأمم المتحدة تظل على استعداد لمواصلة دعم الأطراف في هذه العملية، بما يضمن إنجاز المهام المعلقة.

١٠٤ - وبينما تمضي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قدماً، ما زال تردّي الحالة الإنسانية يفرض ضرورة تحقيق السلام. ولقد تحققت بعض المكاسب، لكن مخنة جنوب السودان تظل أمراً محزناً. فبوجود ٧,٢ ملايين شخص في حالة عوز و ١,٤ مليون من المشردين داخلياً و ٢,٢ مليون لاجئ في البلدان المجاورة، لا بد أن ينصب تركيز الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على خدمة مصلحة السكان. وقد تفاقمت الحالة بسبب الفيضانات التي اجتاحت جميع أنحاء البلد، مما أضر كثيراً بإنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني وتسبب في أضرار واسعة النطاق للأراضي المزروعة. وأحث الأطراف على المضي قدماً جاعلة خدمة مصلحة السكان شغلها الشاغل، بما يشمل إيجاد حلول لدعم الأشخاص المشردين وذوي الهشاشة.

١٠٥ - وفي الختام، أعرب عن خالص تقديري لأفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ولممثلي الخاص، ديفيد شيرر، لما يبذلونه من جهود دؤوبة في حماية المدنيين، وفي تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم عملية السلام في جنوب السودان. وأشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على ما تقدمه من دعم. وأعرب أيضاً عن امتناني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء في المجال الإنساني لتقديمهم المساعدة الحيوية والمنقذة للأرواح في جميع أنحاء البلد، دون أن تثبطهم التحديات من قبيل الفيضانات الأخيرة التي ألحقت ضرراً بأجزاء كبيرة من البلد. وأنه كذلك بالجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

